مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان
١٠ أكتوبر ٢٠١٣

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا التسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٣ برئاسة السيد فرناندو أبورتيلا رودريغز، نائب وزير المالية والائتمان العام في المكسيك، وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد كريم ويصا من مصر، بينما تولى منصب النائب الثاني السيد محمد الصفدي، وزير مالية لبنان.

الاقتصاد العالمي وجدول أعمال النمو

٢- تتمتع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تتمتع بإمكانات نمو هائلة وأنها ستظل القوة الدافعة للاقتصاد العالمي. غير أننا ندرك أن توقعات النمو العالمي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ منخفضة قليلا عما كانت عليه في شهر إبريل الماضي، مما يرجع جزئيا لتباطؤ النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولا يعد مثل هذا التباطؤ في نمو الأسواق الصاعدة مفاجئا نظرا لمستوياته المرتفعة للغاية المسجلة قبل الأزمة والآثار المعاكسة للتباطؤ الحاد في أوروبا والولايات المتحدة وما اعترضهما من صعوبات وأجواء عدم اليقين لفترة مطولة. وقد ظلت البلدان منخفضة الدخل بمنأى عن هذه التحديات أكثر من سواها ولا يزال النمو قويا في هذه البلدان، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء.

٣- ونشعر بالقلق إزاء زيادة التقلبات في الأسواق المالية العالمية في أعقاب المؤشرات على الخروج من مرحلة السياسات النقدية غير التقليدية فضلا على تجدد أجواء عدم اليقين بشأن السياسات في بعض الاقتصادات المتقدمة. وندعو الاقتصادات المتقدمة أن تكون منتبهة للتداعيات السلبية وأن تعلن بوضوح عن استراتيجياتها للخروج من مرحلة الإجراءات الاستثنائية. وندعو الاقتصادات المتقدمة التي يتوفر لديها الحيز الكافي للتحرك على مستوى السياسات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات المنسقة لزيادة مساهمتها في الطلب العالمي. ونعتقد أن هناك الكثير مما ينبغي للصندوق عمله لدعم البلدان في سعيها لدرء مخاطر الأحداث المتطرفة العالمية والحد من خسائر الناتج.

٤- ونظرا لزيادة التحديات التي تكتنف البيئة العالمية، يتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تضررت من عدم الاستقرار المالي العالمي أن تتوخى المرونة في اعتماد السياسات لضمان صلابة الاقتصاد. وسوف يتعين على البلدان منخفضة الدخل المحافظة على معدلات النمو المرتفعة في ظل هذه البيئة المليئة بالتحديات. وفي هذا الصدد، نؤيد تركيز الصندوق مجددا على النمو في البرامج التي يدعمها ذات الصلة، لا سيما في الدول الصغيرة، وكذلك الاقتراح بإدراج جدول أعمال صريح للنمو. وندرك أهمية إدخال التحسينات على نمو الإنتاجية وزيادة معدل التحول الهيكلي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ومنها البلدان منخفضة الدخل. ونحن ملتزمون بالحوار مع النظراء والتعلم منهم من أجل دعم النمو الشامل والمنشئ لفرص العمل.

٥- ونشعر بالقلق العميق لأن معدلات البطالة ومستويات الفقر لا تزال مرتفعة في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ولضمان قدرة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من تحقيق أهداف الحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي، والنمو المستقر طويل الأجل، فإننا نلتزم باتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات لتشجيع توفير مزيد من فرص العمل ذات الجودة العالية. ولن يتحقق ذلك إلا بالاستثمار في الارتقاء بالمهارات ومستوى التعليم لتشجيع انتقال المهارات، وتيسير حركة العمالة، وتنمية القدرات اللازمة لدخول سوق العمل.

دور صندوق النقد الدولي وإصلاحه

٦- نعرب عن أسفنا العميق لانقضاء الموعد النهائي المتفق عليه لتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المعنية بنظام الحوكمة والحصص في أكتوبر ٢٠١٢ ولعدم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد صيغة جديدة للحصص بحلول الموعد النهائي للمراجعة في يناير ٢٠١٣. فكلاهما حيوي لتعزيز مشروعية الصندوق ومصداقيته وفعاليته. ونحث البلدان على الوفاء بالتزامها بتنفيذ إصلاح عام ٢٠١٠ المعني بالحوكمة على وجه السرعة. ونؤكد مجددا الحاجة إلى اختتام المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص في الوقت المناسب، استنادا إلى صيغة معدلة. ولا بد أن تتوفر للصندوق الموارد الكافية المستمدة من حصص العضوية حتى يقوم بدوره المؤثر في النظام العالمي على أساس قابل للاستمرار.

٧- ونحن على يقين تام بأن الهدف الأساسي من إصلاح نظام الحصص والحوكمة ينبغي أن يتمثل في تعزيز أصوات ومستوى تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما فيها البلدان الفقيرة، فضلا على البلدان المعرضة للمخاطر والهشة والصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويجب أن تكون إعادة مواءمة الحصص للتعبير عن تزايد وزن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية في الاقتصاد العالمي، ولكن لا ينبغي أن تكون على حساب بلدان أخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وينبغي أن تتم زيادة أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وحماية مستوى تمثيلها من خلال صيغة الحصص. ونجدد دعوتنا القائمة منذ فترة طويلة بإضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي للصندوق بغية تحسين مستوى تمثيل هذه المنطقة، على ألا يكون ذلك على حساب المقاعد المخصصة لبلدان أخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وينبغي مواصلة الحوار لتحقيق هذا الهدف واستكشاف كل البدائل المتاحة.

٨- ونحن نرحب بجهود البلدان التي لا تزال تساهم في زيادة موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، بما في ذلك استخدام أرباح مبيعات الذهب، ونؤكد مجددا التزامنا بضمان استمرارية "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على المدى الطويل. وندعو صندوق النقد الدولي لبذل الجهود المتضافرة لتعبئة الموارد الإضافية لدعم التمويل المقدم عن طريق "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، وخاصة من خلال المساهمات الثنائية.

٩- ونؤيد التعديلات المدخلة على "الإطار المشترك بين البنك والصندوق لضمان استمرارية القدرة على تحمل الديون" وندعو إلى تنفيذه، بما في ذلك في البلدان منخفضة الدخل. وندعو الصندوق والبنك الدولي لمواصلة تقديم المساعدة الفنية، حسب طلب البلدان الأعضاء، لتعزيز قدرتها على إدارة الدين. ونؤيد الاقتراح المعني بزيادة مرونة سياسة حدود المديونية

التي يطبقها الصندوق ونحث الصندوق على استكمال في أقرب وقت ممكن المراجعة الجارية المعنية بتمكين البلدان منخفضة الدخل من تأمين التمويل الكافي لبرامجها الاستثمارية مع إبقاء الدين عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. ونرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لمراجعة وتحديث "المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام" ونؤيد تحقيق مزيد من التقدم في تحديث هذه المبادئ التوجيهية. ونتطلع إلى بذل الصندوق مزيد من الجهود وصدور مقترحات ملموسة بشأن القضايا والثغرات المحددة في مراجعة آخر التجارب في إعادة هيكلة الديون السيادية.

١٠- ونرحب بتركيز الصندوق على العدالة الضريبية والنظام الضريبي الدولي، نظرا لحاجة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية للحفاظ على قاعدة إيراداتها، وتعزيز المساواة وتوفير فرص العمل، ومعالجة الآثار السلبية للتحايل والتهرب الضريبي، بما في ذلك من خلال التسعير التحويلي والملاذات الآمنة. وندعو إلى توفير المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق لدعم القدرات المؤسسية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

جدول أعمال التنمية ودور مجموعة البنك الدولي

١١- نؤكد الأهمية الحيوية لمواصلة الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب موعدها النهائي، ونرحب بالتقرير الصادر عن لجنة الشخصيات رفيعة المستوى حول جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وبتقرير الأمين العام بعنوان "حياة كريمة للجميع". ونحيط علما بالتركيز على عدة موضوعات منها القضاء على الفقر المدقع، والتنمية المستدامة، واقتصادات التحول من أجل توفير فرص العمل وتحقيق النمو الشامل، وإقامة مؤسسات للتنمية تتسم بالفعالية والانفتاح والمساءلة. وندعو مجموعة البنك الدولي لتكثيف جهودها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمساهمة في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥ استنادا إلى نطاق اختصاصها ومواطن قوتها النسبية.

١٢- ونؤمن بأهمية التركيز على النمو الشامل والمنشئ لفرص العمل كأساس للحد من الفقر بصفة مستمرة. ولتحقيق هذه الغاية، نؤيد الاستراتيجية الشاملة لدى مجموعة البنك الدولي وأهدافها المعنية بالمساهمة في القضاء على الفقر المدقع والعمل على تحقيق الرخاء الذي يعم الجميع على نحو قابل للاستمرار. ونرحب بالتأكيد على دعم العملاء في تقديم حلول إنمائية حسب الحاجة، مدعومة بالتمويل والمعرفة وخدمات الاجتماعات الرسمية. ونتطلع إلى وضع خطة تنفيذ تفصيلية تراعي وجهات نظر العملاء وتنوعهم، والاستمرارية المالية، وأهمية تطوير الموارد البشرية في البنك الدولي وقدرته القيادية.

التمويل الإنمائي

١٣- نؤكد الأهمية الأساسية لتوفير التمويل الكافي على أساس قابل للاستمرار لتحقيق التطلعات الإنمائية على المستوى العالمي ونؤيد تعزيز طاقة الإقراض في مجموعة البنك الدولي. ونشدد على الأهمية الخاصة لتعبئة كم كبير من موارد تمويل البنى التحتية لتلبية الطلب في البلدان النامية. ونشجع اتخاذ مبادرة مجموعة البنك الدولي لتسهيل إعداد المشروع الواحد الموجهة للمشروعات الإقليمية الضخمة في إفريقيا وندعو مجموعة البنك الدولي إلى زيادة الاستفادة من الموارد

الخاصة في دعم استثمارات البنى التحتية التحويلية. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات حول الآليات الإضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية على المدى الطويل، ومنها المبادرة المقترحة من مجموعة البنك الدولي و"بنك التنمية الجديد" المقترح من بلدان مجموعة "بريكس".

١٤- ونشعر بالارتياح إزاء إنشاء "تسهيل الاقتصادات الهشة والمتضررة من الصراعات" (CAFEF) في إطار "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" (MIGA) ونؤيد الهدف المرجو من هذا التسهيل والمتمثل في التأمين على المشروعات الاستثمارية في هذه البلدان لتعبئة الموارد من القطاع الخاص والتشجيع على توفير فرص العمل عالية الجودة.

١٥- وندعو إلى إعادة تمويل موارد "المؤسسة الدولية للتنمية" على أساس قوي وفي الوقت المناسب وحسب الاحتياجات الماسة للبلدان الفقيرة والمعرضة للمخاطر، بما فيها الشعوب التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. ونرحب بالتركيز على الأثر التحويلي وعلى الاستفادة من موارد "المؤسسة الدولية للتنمية"، بما في ذلك من خلال إضافة عنصر القروض، مع تعزيز نتائج المؤسسة وفعالية تكلفتها وكفاءتها.

١٦- ونحيط علما بالآثار المعاكسة لتغير المناخ والتدهور البيئي، لا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة والهشة والمعرضة للمخاطر، وندرك الحاجة إلى مواجهة التحديات العالمية المشتركة. وفي هذا السياق، نؤيد إجراء مزيد من الإصلاحات والتعزيزات لزيادة فعالية "صندوق البيئة العالمي" (GEF) وندعو إلى بذل جهد طموح لإتمام العملية السادسة لإعادة تمويل "صندوق البيئة العالمي" (GEF6) لضمان توفير الموارد الكافية لهذا الصندوق للقيام بالمهام المنوطة به.

١٧- وندعو المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي لإحياء جدول أعمال جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية، وتحقيق نتيجة متوازنة وناجحة، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا المنتجات الزراعية القائمة منذ فترة طويلة. وندعو كذلك لتحقيق تقدم ملموس في المفاوضات المعنية بتعزيز حرية انتقال العمالة.

مسائل أخرى

١٨- نشجع الصندوق والبنك الدولي على إبداء مرونة في تصميم برامجهما وتحديد شرطيتها بالنسبة لبلدان التحول العربية، نظرا للقيود السياسية والاجتماعية التي تواجه صناع السياسات، وندعو إلى توفير موارد إضافية لبلدان الجوار التي تتعرض لنزوح اللاجئين السوريين إليها. ومن المهم تحقيق تكافؤ الفرص لجميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستفادة من المنتجات المالية والخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسستان الدوليتان دون أي اعتبارات سياسية.

١٩- ونؤكد مجددا أهمية تنوع الموارد البشرية على كافة المستويات لتعزيز مشروعية وفعالية المؤسسات المالية الدولية وندعو إلى مواصلة الجهود لزيادة توظيف المواطنين من المناطق الأقل تمثيلا ودعم تدرجهم وتَرَقِّيهم الوظيفي.

٢٠- ونتوجه بالشكر إلى المكسيك على رئاستها للمجموعة ونرحب بمصر بوصفها الرئيس القادم. ونرحب أيضا بكولومبيا بوصفها النائب الثاني للرئيس. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٤ في واشنطن العاصمة.

قائمة المشاركين[1]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم التسعين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٣. وقد رأس الاجتماع معالي السيد فرناندو أبورتيلا، نائب وزير المالية والائتمان العام في المكسيك، وتولى منصب النائب الأول من مصر، وتولى منصب نائب الرئيس الثاني السيد محمد الصفدي، وزير مالية لبنان لبنان.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الثاني بعد المئة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣، برئاسة السيد بوسكو مارتي، مدير إدارة الشؤون الدولية في وزارة المالية والائتمان العام في المكسيك، والسيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ نيالي كابا، كوت ديفوار؛ موتومبو موانا نييمبو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ عبد الشكور شعلان، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ لوك أويوبي، غابون؛ هنري ومابا، غانا؛ نغوزي أوكونجو-إيويلا، نيجيريا؛ برافين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آرفيند مايارام، الهند؛ علي طيبنيا، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلن بيفاني، لبنان؛

ياسين أنور، باكستان؛ روزاليا دي ليون، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، الجمهورية العربية السورية.

مجموعة أمريكا اللاتينية: هرنان لورينزينو، الأرجنتين؛ كارلوس كوزندي، البرازيل؛ لويس فرناندو ميجيا، كولومبيا؛ جوني غراماجو، غواتيمالا؛ بوسكو مارتي، المكسيك؛ مانويل راموس فرانسيا، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ جوالا رمباران، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس راميريز، فنزويلا.

[1] الحضور علي طاولة المناقشات.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ جيوانجياو جو، الصين؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ رامون اسبينيل، إكوادور؛ سيرغيه ستورتشاك، مجموعة العشرين؛ داني ليبزيغر، حوار النمو؛ خوزيه سالازار، منظمة العمل الدولية؛ بيراما سيديبيه، البنك الإسلامي للتنمية؛ محمد التعموتي، المغرب؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ محمد خان، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حجة الله غانمي فرد، منظمة أوبك؛ يوسف البسام، المملكة العربية السعودية؛ سلطان بن ناصر السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ يويفن لي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ شمشاد أختر، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، انااليسا بالا، سوزان كوادروس، راشيل هولت، رجينا شنشن فينغ، ندزولي مندوغا.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزاليند موات، يوليا تيودورو، فيرونيكا زافاكا، داليلا بندورو.